بنك بيمو

تقرير مجلس إدارة بنك بيمو ش.م.ل.
المرفوع الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين
المنوي إنعقادها بتاريخ ١ كانون الأول ٢٠٢٣
حول البيانات المالية للمصرف عن أعمال السنة المالية ٢٠٢٢

حضرات المساهمين الكرام،

لقد تمت دعوتكم لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية للإطلاع على حسابات المصرف العائدة للسنة المالية ٢٠٢٢ وللمصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الحسابات الملحقة بالتقرير العام والموقوفة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١، وإتخاذ القرار لجهة تخصيص نتائج أعمال سنة ٢٠٢٢.

وبمناسبة إنعقاد هذه الجلسة، يتقدم مجلس الإدارة بالشكر للمساهمين الكرام على الثقة الغالية التي أولوها لمجلسنا، كما يتقدم المجلس بالشكر من الإدارة ومن كافة الموظفين على الجهود التي بذلوها في سبيل خدمة المصرف وإزدهاره.

أولاً: لمحة موجزة عن الأوضاع السياسية والإقتصادية وإنجازات بنك بيمو ش.م.ل. خلال العام ٢٠٢٢

كان العام ٢٠٢٢ مثقلاً ومنهكاً بتأثيرات ونتائج الأزمات التي عصفت بلبنان خلال السنين السابقة والتي تتالت منذ تشرين الأول ٢٠١٩، وإستمرت دون وجود لأية رؤية أو حلول مطروحة في الأفق، بالرغم من إستمرار السلطات اللبنانية بمفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي علّها تجد حلولاً للأوضاع القائمة والصعبة. ولكن السلطات اللبنانية لم تعمل بجدّية لمواجهة الصعوبات والعقبات ولا قامت بوضع التشريعات أو القوانين المطلوبة والضرورية لتحسين أوضاع المواطنين والتقيّد بمتطلبات الصندوق لما فيه من خير ومصلحة لبنان والإنتظام العام.
كما وشهد العام ٢٠٢٢ تقلبات سياسية كبيرة، لكنه إنتهى على عدم إحراز أي تقدم على صعيد ملف إنتخاب رئيس للجمهورية مما أدّى الى عواقب وخيمة على جميع الأصعدة. فكان للفراغ الرئاسي وعدم إنتخاب رئيس جديد للجمهورية تأثيراً كبيراً على الساحة الداخلية فإزداد الوضع سوءاً وتراجعت مجمل الحركة الإقتصادية والعمليات المصرفية، فبدل من العمل للخروج من المأزق المالي والإقتصادي زادت الأمور تعقيداً بالمأزق السياسي والذي لا يزال يرزح لبنان واللبنانيين تحت ثقله.
أمّا العمل المصرفي الذي عهدناه فلم يعد ممكناً في ظل تدهور الأوضاع الإقتصادية، والإجتماعية، والمالية والنقدية، وتراجع الإمكانات في مختلف القطاعات. فالقطاع المصرفي يعاني من التأثيرات السلبية بشكل واضح ولكننا في بنك بيمو نجهد على إبقاء خدماتنا مميزة والمحافظة بقدر الإمكان وبدون إستنسابية على مصلحة المودعين والموظفين على حدّ سواء. وبالرغم من إزدياد الموجبات والمصاريف التشغيلية التي أصبحت بالأموال الجديدة (Fresh Funds) في حين إنتفاء إمكانات لتغطية هذه المصاريف نظراً لتوقف التسليفات والتراجع بحركة العمليات المصرفية، إستمر مصرفنا بتأمين المداخيل لتغطية هذه النفقات وتقديم الخدمات للعملاء عملاً بتعاميم مصرف لبنان وبدون إنقطاع أو تأخير.
وتجدر الإشارة أنه خلال العام ٢٠٢٢ وحتى شهر أيلول من العام ٢٠٢٣ شهد المصرف عمليات مكثفة ومتزايدة بمنصة صيرفة التي كان قد بدأ العمل بها منذ أيار ٢٠٢١ فتقيّدنا بالتعاميم وقدّمنا الخدمات، كما هي الحال دائماً في بنك بيمو، بمهنية ووضوح تام. وكما عهدناهم، كان الموظفون قدوة في التفاني كالعادة في خدمة العملاء وتقديم أفضل الممكن.
ومن جهتنا، قمنا بتقديم التسهيلات للموظفين للمحافظة على الحدّ الأدنى من العيش الكريم.
أما بخصوص متطلبات السلطات النقدية بالمحافظة على السيولة بالأموال الجديدة (Fresh Funds) ونظراً لوجود فجوة مالية لمصرفنا نتجت عن متطلبات السلطات الرقابية في قبرص، عملنا جاهداً على خلق مصادر تمويل، وأحرزنا تقدماً ملحوظاً في تخفيض الفجوة وتغطية مجمل المتطلبات بالعملات الأجنبية من خلال إدارة موجوداتنا الثابتة بقدر الإمكان والإستحصال على الأرباح والمداخيل من خلال الرسوم. ولا نزال نعمل على تغطية ما تبقى من الفجوة بشكل حثيث وملموس.
وهنا لا بد من الإشارة الى أن العام ٢٠٢٢ شهد إيقاف العمل في فرعنا في قبرص.

وعلى الصعيد الوطني، إنشغل اللبنانيون بالتوقيع على إتفاق الترسيم البحري بين لبنان وإسرائيل بوساطة أميركية وبدأت التحضيرات لمرحلة التنقيب عن الغاز والنفط في لبنان، ولكن للأسف نشير هنا بأن الحفر قد توقف في عام ٢٠٢٣ بالتزامن مع إندلاع الحرب التي نشهدها فإنتفى الأمل وفقدت الثقة مجدداً وعدنا الى نقطة البداية.
بالمختصر، إنتهى العام على مسلسل طويل من الفراغ والشواغر في مراكز أساسية في الدولة بالإضافة الى عدم إحراز أي تقدم على صعيد الإصلاح الإقتصادي والمالي، فغياب الوضوح والرؤيا بمستقبل لبنان الإقتصادي والمالي، أدى الى عدم إمكانية إدارة المصرف بوضع إستراتيجية وخطة عمل للمستقبل والإستمرار بتصريف الأعمال المصرفية اليومية علّنا نصل الى حلّ شامل يوضح الرؤيا والمنهجية.
ولكننا في هذا الوقت، نعمل بجهد للإبقاء على تميّزنا وذلك بتنظيم نشاطات إجتماعية وثقافية وبيئية متعددة ومتنوعة والتي تساهم برفع معنويات أفراد المجتمع من حولنا وبكلفة بسيطة، والمحافظة على الثقة التي نتميّز بها والإبقاء على وعودنا ومسؤولياتنا تجاه عملائنا كواجب وحق. ونحن إذ نأمل بالإنتهاء من هذه المرحلة العصيبة فيتحسن الوضع العام ويتمّ الإتفاق مع صندوق النقد الدولي وتعود الحياة لمجمل القطاعات خاصة قطاع المصارف الذي يعتبر العمود الفقري في أي خطة تعافي آملين أن نعود الى العمل بشكل طبيعي فيكون مصرفنا متقدماً بسمعته ومهنيته خاصة في مجال الحوكمة الإجتماعية، والبيئية، والإدارة المصرفية الرشيدة ESG (Environment, Social and Governance) كما سنذكر فيما يلي.

ثانياً: نشاطات المصرف الإجتماعية والثقافية خلال عام ٢٠٢٢

إستناداً الى مبدأ الشفافية الذي يعتمده بنك بيمو، تمت دعوة المساهمين وحاملي السندات إلى إجتماع مع رئيس مجلس الإدارة للتداول بتداعيات وتحديات الأزمة الإقتصادية وخطة الحكومة اللبنانية للإنعاش الإقتصادي. هدف هذا الإجتماع إلى توفير الفرصة للحضور لمشاركة آرائهم في ما خصّ الحلول التي يمكن أن تساعد في مواجهة المخاوف السائدة.

وفي إطار إلتزامه بالمساواة بين الجنسين مع التركيز على التنوع والشمول، شارك بنك بيمو في برنامج "قادة من أجل المساواة" الذي كان من تنظيم مؤسسة التمويل الدولي "IFC". وعليه، أجرى بنك بيمو إستطلاع ساهم في وضع خطة عمل تستند إلى الفرص التي تهدف الى التحسين والى تحديد المجالات الإستراتيجية بحيث يمكن أن يكون لبنك بيمو تأثيراً كبيراً فيها، والذي بدوره يساهم في تكريسه كـ "بنك صديق للمرأة". كما إشترك بنك بيمو في برنامج "المساواة بين الجنسين" الذي نظّمته UNGC Lebanon.

وللسنة الرابعة على التوالي، إلتزم بنك بيمو بحوسبة إدارة البصمة الكربونية والإبلاغ عنها Carbon Footprint Management وخفض إنبعاثات الكربون بنسبة ٣٨,٩٪ منذ عام ٢٠١٧. يأتي هذا كجزء من التزامه بالعمل المناخي أي الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goal – 13 Climate Action.
وفي هذا الإطار، شارك بنك بيمو في حفل توزيع الجوائز للمؤسسات التي تبلّغ عن إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري الذي تنظّمته وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أطلق بنك بيمو برنامج التدريب الصيفي Summer Internship Program، حيث يتم المزج بين التدريب عن بعد والتدريب الحضوري، لمساعدة طلاب الجامعات في استكمال متطلبات مناهجهم التعليمية. شارك في هذا البرنامج ٣٠ طالباً من نخبة الجامعات في لبنان.

نجح بنك بيمو في تجديد شهادة ISO 9001:2015 الخاصة بدائرة الإمتثال في المصرف، "الإمتثال للقوانين والأنظمة"، بعد التدقيق الذي أجراه خبراء من مكتب فيريتاس Bureau Veritas.

تستمر المنصة المبتكرة لإعادة تطوير المهارات BEMO Marketplace التي أطلقها بنك بيمو عام ٢٠٢٠ والتي تهدف إلى توفير فرص العمل للموظفين والمتدربين على مشاريع جديدة والحصول على المكافآت المالية (١١ موظف، ٧٠ ساعة عمل، ٩ مشاريع).

تم إطلاق مكتب ليماسول الإفتراضي "Limassol Virtual Branch" تماشيا مع استراتيجية التحوّل الرقمي التي تهدف إلى الحفاظ على العلاقات مع عملاء فرع ليماسول بعد إغلاقه وتلبية إحتياجاتهم المصرفية الجديدة دون الحاجة للحضور إلى المصرف.

كما أطلق المصرف مبادرة قدامى بنك بيمو، أي BEMO Alumni، من أجل الحفاظ على علاقة طويلة الأمد والبقاء على تواصل مع الزملاء السابقين من خلال مشاركتهم آخر التطورات والمستجدات حول المصرف، وتقديم برامج ومزايا خاصة لهم.

إبتكر بنك بيمو مبادرة الفن المتناوب "Rotating Art"، والتي تهدف إلى خلق واحة من الأمل والجمال في خضمّ الأزمة الإقتصادية الحالية ووضع لبنان في طليعة الإبداع الفني. كما تروّج هذه المبادرة لمحو الأمية الفنية كحق أساسي، يجعل الفن أكثر ديمقراطية، ويدعم الفنانين المحترفين والهواة.

يفتخر بنك بيمو بدعم مبادرة "أرزتك هويتك" كونه شريك إستراتيجي بإعتبارها إستكمالاً للحملة التي أطلقها المصرف في العام الماضي تحت عنوان "Back to Our Cedar Roots". وتهدف هذه الحملة الى تعزيز الشعور بالإنتماء الوطني لدى كل شخص من أصول لبنانية. كما يسعى المصرف إلى تسليط الضوء على الظلم الذي تعاني منه الأمهات اللبنانيات اللواتي لا تستطعن منح أولادهن الجنسية اللبنانية وضرورة حصولهن على كامل حقوقهن. وعليه، نُظّم سحب في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢، أي يوم عيد الاستقلال، حيث تمّ تخصيص ٢٠٠ شجرة أرز إلى ٢٠٠ شخص يعيشون في الخارج من أم لبنانية وأب غير لبناني الجنسية.

إستُكمل العمل بمبادرة الـ Alternative Telecommuting Workspace عبر توسيع العمل عن بعد من خلال تقديم تجربة مرنة لاستخدام مساحة المكاتب الغير مشغولة.

إستمر المصرف بالعمل التطوعي "Employee Volunteerism" حيث قام الموظفون بالتطوع والمشاركة في دعم الإحتياجات الإنسانية والإجتماعية تماشياً مع إلتزامه التام بثقافة العمل المتكامل كأسرة واحدة (٧٠ متطوعاً، ١٦٥ ساعة تطوع، ٨ NGOs). خلال شهر تشرين الأول، تمّ عقد الحملات والورش التعليمية لنشر التوعية حول مرض سرطان الثدي، كما عمد عدد من المتطوعين إلى تحضير الحلويات والتي تمّ التبرع بجميع عائداتها الى المؤسسة اللبنانية لمكافحة سرطان الثدي.

وفي نطاق علاقته المتجذرة بـ ESA Business School، يرعى بنك بيمو إجتماعات صباحية شهرية Les Petits Déjeuners du Management التي تنظّمها الأخيرة، والتي هي بمثابة منصة للمناقشات المهنية حول مواضيع إدارية محددة.

ثالثاً: حسابات المصرف المحققة خلال عام ٢٠٢٢

١- النمو العام

بلغ مجموع موجودات المصرف حتى تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ /٢٢٥٤/ مليون دولار أميركي مقابل /٢٣٢٧/ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢١ أي بتراجع نسبته ٣,١٣% بالنسبة للعام السابق، مقارنة مع تراجع موجودات القطاع المصرفي اللبناني بنسبة ٣,٣٠% لغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١.

٢- الودائع

بلغ مجموع الودائع في آخر العام ٢٠٢٢ مبلغ /١٧١٦/ مليون دولار أميركي مقابل /١٧٠٩/ مليون دولار أميركي في آخر العام ٢٠٢١ أي بزيادة نسبتها ٠,٤% مقارنة مع نهاية العام ٢٠٢١، أما القطاع المصرفي فقد تراجعت النسبة الوسطية للودائع للقطاع بنسبة ٣,٠٣% كما هي بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١.

٣- التسليفات

بلغ مجموع التسليفات في نهاية العام ٢٠٢٢ مبلغ /٢٨٩/ مليون دولار أميركي مقابل /٤٢٤/ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢١ أي بتدني نسبته ٣١,٧%، مقارنة مع تراجع النسبة الوسطية للقطاع المصرفي بنسبة ٢٧,٦٥% في نهاية العام ٢٠٢٢.

بلغ مجموع المؤونات المكونة لمواجهة الديون المشكوك بتحصيلها لغاية العام ٢٠٢٢ مبلغ /٣٢,٣/ مليون دولار أميركي مقابل مبلغ /٣٧,٦/ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢١ أي بتدني قدره ١٤,١% وتشكّل نسبة تغطية تصل الى ٥٤,٨%.

٤- السيولة

بلغت نسبة السيولة في نهاية العام ٢٠٢٢ معدل ٨٠,٥٠% من مجموع الودائع ونسبة ٦١,٢٩% من مجموع الميزانية، بينما بلغت هذه النسب في نهاية العام ٢٠٢١ معدل ٧١,٦٩% من مجموع الودائع ونسبة ٥٢,٦٤% من مجموع الميزاني. توزعت نسبة السيولة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ بين ٤٩,٢٢% بالليرات اللبنانية و٨٦,٦٣% بالعملات الأجنبية.

٥- الأموال الخاصة والملاءة

بلغ مجموع الأموال الخاصة للمصرف بما فيها السندات المرهونة في نهاية عام ٢٠٢٢ مبلغ /١٨٥/ مليون دولار أميركي وهي تتوزع بنسبة ٨٠,٤٢% كأموال خاصة أساسية و١٩,٥٨% كأموال خاصة مساندة، كما بلغت نسبة الملاءة في المصرف في نهاية العام ٢٠٢٢ نسبة ١٠,٤٠% بينما بلغت في نهاية العام ٢٠٢١ نسبة ١٣,٠٩% مع الإفادة بأن هذه النسبة قد تجاوزت الحد الأدنى المفروض على المصارف التقيد به بموجب تعميم صادر عن مصرف لبنان رقم ٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٥ وتعديلاته.

٦- نتائج السنة المالية

بلغت الخسائر غير المجمّعة التي حققها المصرف، وقبل حسم الضريبة، في نهاية العام ٢٠٢٢ مبلغ /٥٨,١٦٨/ ألف دولار أميركي، مقابل أرباح بقيمة /١٧٦/ ألف دولار أميركي للعام ٢٠٢١.

نقترح على جمعيتكم المحترمة تخصيص نتائج السنة المالية ٢٠٢٢ وفقاً لما يلي:

	بآلاف الليرات اللبنانية
– خسائر المصرف لعام ٢٠٢٢ قبل حسم الضريبة	/(٨٧,٦٨٨,٣٤٤)/
تحويل رصيد الخسائر الى باب الأرباح المدوّرة وفقاً لما يلي:	
– رصيد الأرباح المدورة القابلة للتوزيع لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١	/٤,٢٢٦,٤٧٥/ ل.ل.
– رصيد عام ٢٠٢٢	/(٨٧,٦٨٨,٣٤٤)/ ل.ل
المجموع	/(٨٣,٤٦١,٨٦٩)/ ل.ل.

مجلس الإدارة